

Distr.: General  
13 May 2004  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل لكم تقرير لجنة التحقيق في الأحداث المتصلة بالمسيرة التي خطط  
القيام بها في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ في أبيدجان، التي قادتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق  
الإنسان (انظر المرفق). وقد زارت لجنة التحقيق أبيدجان في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ نيسان/  
أبريل ٢٠٠٤.

وسأغدو ممتنا إذا عملتم على إتاحة هذه الرسالة ومرفقها لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان



مرفق

## مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

### تقرير لجنة التحقيق

في الأحداث المتصلة بالمسيرة التي خطط القيام بها في ٢٥ آذار/  
مارس ٢٠٠٤

جنيف، ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤

## المحتويات

## الفقرات الصفحة

٤	١١-١	.....	أولا - مقدمة
٤	٣-١	.....	ألف - معلومات أساسية عن تعيين لجنة التحقيق
٤	٤	.....	باء - ولاية اللجنة
٥	٧-٥	.....	جيم - برنامج عمل اللجنة
٥	٩-٨	.....	دال - منهجية عمل اللجنة
٦	١١-١٠	.....	هـ - التحقيقات الأخرى
٦	٧١-١٢	.....	ثانيا - معلومات أساسية عن إنشاء اللجنة
٦	١٥-١٢	.....	ألف - الإطار السياسي الهش في كوت ديفوار
٧	٣٤-١٦	.....	باء - الأحداث التي سبقت ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤
١١	٧١-٣٥	.....	جيم - أحداث ٢٥ آذار/مارس وبعده
٢١	٨٣-٧٢	.....	ثالثا - الاستنتاجات
٢٤	٩٦-٨٤	.....	رابعا - التوصيات

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية عن تعيين لجنة التحقيق

#### ١ - تعيين اللجنة وتكوينها

١ - في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، استجابة لطلبات الرئيس لوران غباغبو ورئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، السيد سيد ديبارا، فضلاً عن لجنة الرصد المنشأة بموجب اتفاق ليناس - ماركوسيس، طلب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تبادر إلى إجراء تحقيق في انتهاكات زعم أنها ارتُكبت بشأن حقوق الإنسان فيما يتصل بالمسيرة التي خطط القيام بها في أبيدجان في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤.

٢ - وعملاً بطلب الأمين العام، قرر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد ب. رامشاران، في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، إنشاء لجنة تحقيق مستقلة، تتكون من فرانكا سيوتو من إيطاليا، رئيسة مؤسسة الغابات المطرية والرئيسة السابقة للجنة التنفيذية للجنة العفو الدولية، وفيرا دوارتي، منسقة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والقاضي السابق للمحكمة العليا في الرأس الأخضر، ويوجين نندوريرا، الوزير السابق لحقوق الإنسان في بوروندي.

٣ - وبالإضافة إلى الخبراء الثلاثة المعترف بهم دولياً الذين عينهم المفوض السامي بالنيابة، دُعيت اللجنة بخبير طب شرعي، السيدة اناهي جينارتي، وأربعة موظفين تابعين لمفوضية حقوق الإنسان، هم السيد جاني ماغاتسيني، والسيد جيلبرت بوارا، والسيدة موييتسي دوشاتلييه والسيد أميناتا مونييه.

### باء - ولاية اللجنة

٤ - عرّف الأمين العام، في طلبه إلى المفوضية، ولاية لجنة التحقيق بإجراء تحقيق في الانتهاكات التي زعم أنها ارتُكبت بشأن حقوق الإنسان فيما يتصل بالمسيرة التي خطط القيام بها في أبيدجان في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد حدد المفوض السامي بالنيابة، في الإعلان الذي أصدره في ٨ نيسان/أبريل بشأن تكوين اللجنة، أن تلك الولاية ستتألف من إثبات الحقائق فيما يتعلق بالمسؤولية عن الفظائع المزعومة التي ارتُكبت فيما يتصل بالمسيرة التي خطط القيام بها.

## جيم - برنامج عمل اللجنة

٥ - قامت اللجنة بزيارة أبيدجان في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وأثناء تواجدها هناك، اجتمعت وأجرت مناقشات مع العديد من الرسميين، ومن بينهم الرئيس غباغبو، ورئيس الوزراء ديارا وعدد من وزرائه، وقادة القوات المسلحة الوطنية (الشرطة الوطنية، وشرطة الدرك والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، فضلاً عن زعماء جميع الأحزاب السياسية). واجتمعت اللجنة أيضاً والممثل الخاص للأمين العام، السير البير تيفوجري، والقطاعات ذات الصلة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن التي تقودها فرنسا وسفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية من البلدان المجاورة وبلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، أجرت اللجنة مقابلات مع منظمات غير حكومية محلية مهتمة وزعماء دينيين وجماعات نسائية. كما تمت زيارة هياكل حكومية معينة، مثل مركز الاعتقال الرئيسي في أبيدجان ومراكز الشرطة.

٦ - ويجدر بالذكر أنه أثناء المرحلة الأولى من عمل اللجنة، كان وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان - ماري غيهينو، يقوم ببعثة رفيعة المستوى إلى كوت ديفوار، مع أعضاء من مجلس الأمن.

٧ - وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للرئيس غباغبو وحكومة المصالحة الوطنية، وللوسط الدبلوماسي وبصفة خاصة للسفارات التي تمت زيارتها والمنظمات الوطنية والدولية، وجميع الأفراد الذين تمكنوا من الاتصال باللجنة مباشرة، سواء عن طريق رقم الهاتف المحلي أو عن طريق عنوان البريد الإلكتروني (الذي أعلن علناً عند وصولها إلى أبيدجان) أو اجتمعوا مع اللجنة، لتعاونهم وما قدموه من مساعدة.

## دال - منهجية عمل اللجنة

٨ - المصدر الرئيسي لاستنتاجات اللجنة المقدمة في هذا التقرير هو الاجتماعات والمقابلات الشاملة مع شهود العيان ومن نجحوا من هذه الأحداث، وغيرهم من الأفراد والجماعات الذين لديهم معلومات وشهادات وتقارير وإفادات مباشرة تتعلق بالولاية المحددة للجنة. وقد أجريت مقابلات مع الأشخاص فرادى و/أو مع شخص يتقون فيه؛ وأُحيطوا علماً بأن شهاداتهم ستظل سرية.

٩ - وقد شجعت هذه المنهجية الشهود وأسفرت عن إفادات موثوق بها عما حدث لهم. ورداً على أسئلة للمتابعة، كثيراً ما تمكنوا من تقديم تفاصيل أو ملاحظات إضافية بشأن الطريقة المحددة التي وقعت بها فعلاً الأحداث التي وصفوها. وفي بعض الحالات، كانوا

ما برحوا يعانون من آثار ندبات جسمانية خلفتها الأحداث وكانت الآثار العاطفية التي أثارها ذكراهم بادية. وقد أتاح هذه الاجتماعات واللقاءات للجنة أيضاً جمع أدلة وثائقية أخرى، بما في ذلك صور فوتوغرافية، وتسجيلات سمعية ومرئية. ويجدر بالملاحظة أن عدداً من شهود العيان ربما لم يرغب في الاجتماع واللجنة خشية تعرضهم لعمليات انتقامية محتملة.

## هاء - التحقيقات الأخرى

١٠ - وقد أدت الأحداث التي وقعت في أبيدجان فيما يتصل بالمسيرة التي خطط القيام بها في ٢٥ آذار/مارس إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد أجمعت حكومة المصالحة الوطنية والبرلمان والجهات السياسية ومنظمات المجتمع المدني على أن تطلب إجراء تحقيق. وليس من شأن عمل لجنة التحقيق هذه إلا أن يلقي الضوء على هذه الأحداث.

١١ - وقد أجرت الحكومة أو مؤسسات حكومية تحقيقات أخرى أو من المتوخى أن تجريها. وهي تشمل تحقيقاً تجريه لجنة برلمانية وتحقيقاً تجريه وزارة حقوق الإنسان وتحقيقاً تجريه وزارة العدل عن طريق لجنة وطنية ستنشأ قريباً. كما أجرت العديد من منظمات حقوق الإنسان الوطنية ووسائل الإعلام تحقيقات بشأن هذه الأحداث. وقد أمرت التحقيقات القضائية، التي أوعز المدعي العام بإجرائها، وهي أهم عنصر في تحديد المسؤولية، بالفعل بإجراء فحوص طبية شرعية.

## ثانياً - معلومات أساسية عن إنشاء اللجنة

### ألف - الإطار السياسي الهش في كوت ديفوار

١٢ - وقعت الأحداث المتصلة بالمسيرة التي خطط القيام بها في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ إزاء خلفية حالة سياسية متقلبة بصورة خاصة في كوت ديفوار اتسمت باستمرار التنافر من أجل السلطة فيما بين القوى السياسية التي تؤلف حكومة المصالحة الوطنية، خاصة نظراً للانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ويتبدى هذا التنافر على السلطة في أشكال مختلفة ويهدف إلى اجتذاب مختلف القوى الوطنية داخل المجتمع المدني والرأي العام من أجل الحصول على دعم أو نفوذ شعبي إضافي. ومن الأمثلة على ذلك التفسيرات المتضاربة فيما يتعلق بدرجة تنفيذ اتفاقي ليناس - ماركوسيس وأكرا الثاني التي سادت في وقت صدور هذا التقرير.

١٣ - وقد أدت هذه الحالة إلى تعقيد الجهود التي ترمي إلى إحلال السلام والمصالحة. وأدى استمرار الصراع لمدة عامين إلى زيادة حدة الخلافات السياسية وتعميق الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القاسية بالفعل التي تعيش فيها الأغلبية العظمى من السكان. وقد أدى هذا الصراع، الذي اندلع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وجمود عملية السلام، والإساءات الهائلة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان التي اقترفتها جميع أطراف الصراع منذ ذلك الحين، إلى تفاقم التشاحن وخلق توترات جديدة فيما بين مختلف المجتمعات المحلية التي تعيش في كوت ديفوار.

١٤ - وفضلاً عن ذلك، أدت الصراعات الأخيرة في بلدان مجاورة، مثل ليبيريا وسيراليون، إلى تيسير انتشار الأسلحة الخفيفة وتواجد مقاتلين سابقين في كوت ديفوار نفسها. ورغم الجمود في عملية السلام، بدأت القوى السياسية الرئيسية بالفعل حملات فعالة، مما أدى إلى تصعيد التنافر على السلطة.

١٥ - وفي هذا السياق من عدم الثقة بصورة عامة وفقدان المصداقية فيما بين أطراف عملية السلام، قرر الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار، في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، تعليق مشاركته في اجتماعات مجلس الوزراء للاحتجاج على نظام الحكم غير الفعال بصورة واضحة وعدم سيادة القانون. وزاد المأزق السياسي عمقاً حينما قررت ستة أحزاب أخرى، هي تجمع الجمهوريين، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار، وحركة قوى المستقبل، والحركة الوطنية في كوت ديفوار، والحركة الشعبية الإيفورية في الغرب الكبير، وحركة العدالة والسلام، الانضمام إلى الحزب الديمقراطي في كوت ديفوار وشكلوا ائتلاًفاً سياسياً يُعرف بمجموعة السبع. والهدف الرئيسي لمجموعة السبع هو كفالة التنفيذ التام والفعال لاتفاقي ليناس - ماركوسيس وأكرا الثاني.

## باء - الأحداث التي سبقت ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤

١٦ - في ١٧ آذار/مارس، أصدرت مجموعة السبع مذكرة أعربت فيها عن استيائها من رئيس الجمهورية وأوردت قائمة بالعقبات والمصاعب التي ينبغي معالجتها من أجل إحراز تقدم في عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أعربت مجموعة السبع عن اعتزامها أن تنظم مسيرة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤، تحت على تنفيذ اتفاق ليناس - ماركوسيس تنفيذاً تاماً بدون أي عراقيل. وستوضح المظاهرة العامة المخطط القيام بها للرأي العام الوطني والدولي أن شطر السكان الذي يؤيد الاتفاق أكبر من الشطر الذي يعارضه. وكان من المعتزم كذلك أن تبرز المظاهرة العقبات التي قيل إن الرئيس غباغبو وأنصاره يخلقونها بغية النيل من أداء حكومة

المصالحة الوطنية لعملها بصورة فعالة وسليمة، ومن ثم تساعد على كسر الجمود في عملية السلام نهائياً وإلى الأبد.

١٧ - وبعد يوم من إعلان المسيرة التي خطط القيام بها، صدر المرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٤-٢١٠، الذي نوقش في وقت سابق في اجتماع عقده مجلس الوزراء في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٤، بعد أن اعتمده الرئيس ووقع عليه. وحظر المرسوم تنظيم أي مظاهرات عامة إلى غاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛ لكنه سمح للأحزاب السياسية بعقد اجتماعات في أماكن مغلقة. وأفادت السلطات أن ما حدا بالحكومة إلى حظر المظاهرات العامة، بصورة مؤقتة على الأقل، هو ما وقع من أحداث يوم ٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ عندما تمجعت مجموعة من "الوطنيين الشباب" ومن المؤيدين المزعومين للجهة الشعبية الإيفوارية التي يتزعمها الرئيس غباغبو على قضاة في مبنى قصر العدالة بأيديجان وما وقع من أحداث مماثلة يوم ١٠ آذار/مارس عندما حاولت مجموعة من "الوطنيين الشباب" طرد وزراء وأعضاء من القوات الجديدة يقيمون في فندق الخليج بأيديجان.

١٨ - وبذلت مساع عديدة للوساطة من قبل جهات وطنية وإقليمية ودولية، من بينهم الأمين العام، ولجنة الرصد المنشأة بموجب اتفاق ليناس - ماركوسيس، والممثل الخاص للأمين العام، ووزير خارجية نيجيريا، ورئيس غانا، جون كوفور، ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بل وحتي الزعماء التقليديون في كوت ديفوار، وذلك لتهدئة الوضع المتوتر والدعوة إلى ضبط النفس وإقامة حوار بين مجموعة السبع والرئيس غباغبو.

١٩ - ويجدر بالإشارة بوجه خاص أن الأمين العام قد دعا زعماء الأحزاب السياسية الإيفوارية في ٢٥ آذار/مارس إلى إبداء حنكتهم والمشاركة في المشاورات البناءة التي وعد بها الرئيس غباغبو. كما حث الممثل الخاص للأمين العام الأحزاب السياسية في ٢٢ آذار/مارس على إيجاد حل للأزمة السياسية الراهنة عن طريق التفاوض. وعلاوة على ذلك، أفاد السيد تيفودجري أن المجتمع الدولي يؤيد عملية السلام في كوت ديفوار لكنه لن يسمح بحدوث اضطراب سياسي قد يؤدي مباشرة إلى دمار وإرهاب بلا ضابط.

٢٠ - وفي ضوء التوتر السياسي الذي تصاعد إلى حد بعيد منذ مطلع شهر آذار/مارس ٢٠٠٤، حينما انسحب الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار من اجتماعات الحكومة، ليس من التبصر الإلحاح على تنظيم مظاهرة عامة، لا سيما أن مسيرات الاحتجاج قد منعت تحديدا لتخفيف التوتر وهيئة بيئة مواتية لنشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في وقت قريب. ومن المؤسف أيضا ملاحظة أن الأحزاب المعنية رفضت إتاحة الفرصة للعديد من جهود الوساطة المبذولة لنزع فتيل التوتر وإقامة الحوار. ولا يزال من غير الواضح سبب تعذر



مشاركة جميع الأطراف المعنية فوراً في حوار لمناقشة العراقيل التي قد تقوض تنفيذ اتفاقات السلام تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

٢١ - غير أن كل جهود الوساطة هذه باءت بالفشل وباتت نيرة البلاغات الرسمية والبيانات العامة التي تدلي بها السلطات أكثر تحدياً وتهديداً.

٢٢ - ويجدر بالإشارة أن مجموعة السبع قد قدمت في ٢٢ آذار/مارس "مذكرة استياء" تتضمن تفسيرها للعراقيل الحالية التي تحول دون تنفيذ اتفاقات السلام. وفي حين أن هذا أتاح فرصة كان ينبغي اغتنامها على الفور، من الهام ملاحظة أن الرئيس غباغبو قد تعهد ببدء حوار مع ائتلاف مجموعة السبع في يوم الاثنين ٢٩ آذار/مارس رغم أن المسيرة كانت لا تزال مقررة ليوم ٢٥ آذار/مارس.

٢٣ - وفي ٢٢ آذار/مارس، أصدر الرئيس غباغبو المرسوم رقم ٢٠٠٤-٢٣٦ الذي يقضي بتعبئة القوات المسلحة الوطنية. وأبلغت مصادر موثوقة بما اللجنة بأن رئيس الوزراء ديارا لم يستشر بشأن المرسوم بل لم يعلم به حتى تُلي نصه على شاشة القناة التلفزيونية العامة.

٢٤ - وفي ضوء إصرار مجموعة السبع على التظاهر، دعا الرئيس غباغبو في ٢٤ آذار/مارس رئيس الوزراء، ووزير الدفاع والأمن الداخلي، والقادة الرئيسيين في جهاز الشرطة الوطنية، وقوة الدرك، والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، إلى اجتماع أصدر خلاله تعليمات لهم باتخاذ ما يلزم من التدابير لشن عملية أمنية قادرة على التصدي لأي خطر ومنع أي مسيرة من أي نوع حتى من أن تكون.

٢٥ - وحظيت المسيرة التي خطط القيام بها في ٢٥ آذار/مارس بتغطية إعلامية واسعة النطاق واعتبرها البعض تحدياً كبيراً للرئيس والمؤسسات الدولة المشروعة. وخلال الاجتماعات التي عقدتها اللجنة مع الرئيس غباغبو ووزير الدفاع والأمن الداخلي، أبلغت اللجنة بأن القصد من قرار تعبئة القوات المسلحة الوطنية كان هو إحباط المظاهرة ومنع القيام بها.

٢٦ - لقد حظرت المظاهرات العامة وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٤-٢١٠، كما ذكر سابقاً. وكان من الممكن أن تكون لمسيرة وشيكة تمثل تحدياً واضحاً للرئيس وسلطته انعكاسات سياسية في وقت بدأت فيه الأحزاب فعلاً حملاتها الانتخابية. فقد كان من الممكن لأحزاب المعارضة أن تبرهن على أنها قادرة على حشد عدد كبير من الناس. ويعيش أكثر من مليون شخص في أبوبو وحدها، وهي معقل من المعقل المؤيدة لمجموعة السبع في أبيدجان؛ وقد يتيح نجاح المسيرة الاعتراف الواضح بالعيان بهذه القوة الانتخابية وقد يرجح ميزان القوة لصالح مجموعة السبع. ولاحظت لجنة التحقيق أيضاً أن "الوطنيين الشبان" قد تظاهروا في

القاعدة العسكرية الفرنسية في أبيدجان (يما ٤٣) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ رغم صدور مرسوم رئاسي يحظر تنظيم مسيرات احتجاج عامة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٢٧ - ويجد قرار منع مسيرة ٢٥ آذار/مارس والبيانات العامة شديدة اللهجة الصادرة عن السلطات قبل تنظيمها ما يبررها أيضا من الخوف من إمكانية محاولة عناصر عسكرية، يرجح انتمائها إلى القوات الجديدة، التسلل إلى المسيرة واستخدامها لشن انقلاب على رئيس الدولة.

٢٨ - وتفيد السلطات العليا في الدولة أن المظاهرة كانت ستتحذ ذريعة لشن ما سمي "معركة أبيدجان" من أجل الإطاحة بالنظام. وأثيرت تجربة هابتي الحديثة أمام اللجنة لتوضيح المخاوف التي تساور السلطات بشأن ما سيعقب المسيرة التي خطط القيام بها من أحداث. وأشار أيضا إلى أن دوائر الاستخبارات الحكومية والأجنبية قد حذرت من مخاطر محتملة تتصل بالمسيرة والهدف الحقيقي لمنظمتها. وعلاوة على ذلك، كانت ثمة معلومات تفيد أن حركة التمرد كانت تزود بالأسلحة والذخائر من البلدان المجاورة بهدف تمكينها من الاستيلاء على أبيدجان. وفي هذا السياق، أصبحت أحداث ٢٥ آذار/مارس تعتبر أحداثا خطط لها منذ وقت بعيد وتمثل تهديدا للنظام في آخر المطاف.

٢٩ - ولذلك، أشارت السلطات العليا في الدولة إلى أنه حتى ولو لم يصدر مرسوم يحظر المظاهرات العامة، فإنها لم تكن لتسمح بتنظيم المسيرة التي خطط لها أو تتجاوز عنها نظرا لما تنطوي عليه من خطر على النظام والنظام العام. وأعطيت بالتالي تعليمات لوزيري الدفاع والأمن الداخلي وللقادة المختصين في قوات الأمن لاتخاذ كل التدابير التي يرونها ضرورية لقمع المظاهرة. وفي هذا الصدد، فيل جانب نشر قوات الأمن في جميع أنحاء مدينة أبيدجان، تمركزت قوات حكومية أيضا على بعد نحو ١٢٠ كيلومترا خارج العاصمة لرصد أي تسلل من جانب القوات المتمردة إلى أبيدجان ومنعه. واتخذت خطوات مماثلة لرصد الحالة فيما وراء البحار من خلال الاستعانة بقوات البحرية.

٣٠ - وفي ١٨ آذار/مارس، وجه قادة حرس الرئاسة وفرقة أمن الرئاسة رسالة إلى وزير الأمن الداخلي أعلنوا فيها أن المناطق المحيطة بقصر الرئاسة تعتبر "منطقة حمراء" وأن كل من يلقي عليه القبض فيها سيعتبر مقاتلا عدوا وسيعامل على ذلك النحو، أي سيطلق عليه النار دون إنذار.

٣١ - ولم يمكن التحقق بشكل مستقل من المزاعم التي تفيد بوجود متظاهرين مسلحين وعناصر من جماعات متمردة مستعدين للهجوم على قوات الأمن أو الإطاحة بالرئيس،

إذ لم تتلق اللجنة أي أدلة قاطعة أو موثوق بها في هذا الشأن. كما لم تتمكن اللجنة من التثبت من صحة تقارير تفيد بأن عناصر من جماعات مسلحة كجبهة تحرير الغرب الكبير، التي تعمل عادة إلى جانب القوات الحكومية، قد تكون أعيدت من خطوط الجبهة إلى أيديجان من أجل مساعدة قوات الأمن على قمع المسيرة المزمعة.

٣٢ - غير أنه ينبغي الإشارة إلى أن القوات الجديدة قررت أنها لن تشارك في مسيرة الاحتجاج في أيديجان، لكنها ستنظم مظاهرات في مناطق خاضعة لسيطرتها.

٣٣ - ووفقا للمرسوم الرئاسي رقم ٢٠٠٤-٢٣٦ الذي يقضي بتعبئة القوات المسلحة الوطنية والتعليمات الصادرة خلال الاجتماع المعقود بين الرئيس ورئيس الوزراء ووزيري الدفاع والأمن الداخلي والرؤساء المعنيين في الشرطة الوطنية وقوة الدرك والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار في ٢٤ آذار/مارس، تمركزت قوات الأمن في العديد من المناطق في أطراف المدينة، ولا سيما في الأماكن المقرر تنظيم تجمعات ومظاهرات فيها. وأقيمت حواجز في نقاط الدخول إلى مناطق محددة في أيديجان والخروج منها. وتمت عمليات الانتشار هذه في الساعات الأولى من يوم ٢٥ آذار/مارس وقبل ذلك في ٢٤ آذار/مارس في بعض الحالات.

٣٤ - ويكشف العديد من إفادات وشهادات الشهود أنه على الرغم من حظر المظاهرات العامة والتواجد العسكري والأمني القوي، نظمت تجمعات صبيحة يوم ٢٥ آذار/مارس، لا سيما في مناطق وضواحي المدينة التي تكن العداء لنظام الرئيس غباغبو، وبخاصة أبوبو، وأنياما، وبورت بوي ٢، وأدجامي، التي ينتمي سكانها في الغالب إلى فئات مجتمعية تنحدر من شمال البلد أو من بلدان بوركينا فاسو ومالي والنيجر المجاورة وإلى غيرها من الفئات العرقية التي تعتبر من الفئات المناصرة لأحزاب المعارضة. وتشير تقارير موثوق بها إلى أن المظاهرات قد بدأت فعلا في بعض هذه المناطق.

### جيم - أحداث ٢٥ آذار/مارس وبعده

٣٥ - إن ما حدث فعلا يوم ٢٥ آذار/مارس وبعده، كما سيرد شرحه أدناه بمزيد من التفصيل، هو القتل العشوائي لمدينين أبرياء على أيدي قوات الأمن. فثمة أدلة دامغة تفيد بأنه لم يكن هناك أي مبرر يسوغ عمليات القتل هذه في الغالب ولم يكن هناك أي داع لها في التعامل مع المتظاهرين. وعلاوة على ذلك، اتضح أيضا أن فئات مجتمعية معينة كانت مستهدفة على وجه الخصوص وتتمثل في الأفراد المنحدرين من شمال البلد أو من البلدان المجاورة (ولا سيما بوركينا فاسو ومالي والنيجر) والذين كانوا عرضة لانتهاكات جسيمة

لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعدام بإجراءات موجزة ودون محاكمة، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والاختفاء، والذين ليست لهم صلة كبيرة أو لا صلة لهم على الإطلاق بالمسيرة.

٣٦ - ويتعين أيضا التأكيد بوضوح على المسؤولية السياسية التي تقع على عاتق من نظموا المسيرة، رغم الحظر المفروض والمناخ المتوتر الذي نشأ عن تحديد "منطقة حمراء" وحشد الجيش والاستعانة به، والبيانات التي صدرت عن أعلى سلطة في الدولة. ويتعين أن يكون القادة السياسيون الذي طلبوا تنظيم المسيرة قد أدركوا ما ستنتوي عليه من خطورة شديدة، ولذلك لم يشاركوا فيها. بيد أن المسؤولية السياسية التي تقع على كاهلهم لا يمكن مقارنتها بأي حال بالأعمال التي قامت بها قوات الأمن وما ارتكبته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

٣٧ - ويبدو أن حجم القوات العسكرية وقوات الأمن المستخدمة والنبرة العدائية الصادرة عن المسؤولين والصحافة، بما في ذلك البيان الذي صدر في ٢٤ آذار/مارس عن الجنرال ماتياس دوي، رئيس أركان القوات المسلحة، بأن قوات الأمن ستزول العقاب الذي يستحقه أولئك "الذين لم يفهموا شيئا"، كلها عناصر هيأت الجمهور لتوقع حدوث عملية كبيرة، تجسدت حقيقة في صورة درس قاس تلقاه المتظاهرون والجماعات التي استهدفتها قوات الأمن.

٣٨ - وفي واقع الأمر، في حين أن المسيرة قد صوّرت للجمهور، على أنها تمثل تحديا أمنيا رئيسيا للدولة ولرئيسها، وهو ما قد يكون قد ارتآه البعض، توحى كل الأدلة المتاحة بأن المتظاهرين لم يشكلوا تهديدا جوهريا على قوات الأمن، حيث إن هؤلاء المتظاهرين لم يكونوا مسلحين، ولم تصل أنباء عن حدوث تسلل من الشمال، أو أي محاولات للعصيان من قبل السكان ضد الدولة. ويشهد ما يعول عليه من روايات الشهود بأن الذين عقدوا العزم على المخاطرة بالخروج إلى الشوارع للتظاهر اتجهت نيتهم إلى تحدي الحظر المفروض على المسيرات، حيث إن ذلك حدث بالفعل دون عواقب عندما تظاهر أعضاء جماعة الوطنيين الشبان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ خلال حظر سابق، وإلى التعبير عن مظهر من مظاهر الدعم السياسي من الجماهير لمجموعة السبع.

٣٩ - إن أعمال القمع والقتل التي وقعت صبيحة ٢٥ آذار/مارس، لا سيما خلال يومي وليتي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، يمثل مستوى من العنف لم يكن متناسبا مع الحالة ولا يمكن تبريره قط بها. فقد كانت هناك دبابات، وحاملات جنود مدرعة، وقاذفات للصواريخ مرابطة مسبقا في مناطق معينة من أبيدجان. كما حُشدت طائرات هليكوبتر ووحدات من

البحرية في اليومين المذكورين. وكان هناك آلاف الرجال في زيهام العسكري وكذلك ما يعرف بالقوات الموازية داخل الوحدات المتنقلة التي تمثلت في عربات الجيب والمركبات المدفوعة بأربع عجلات والشاحنات المدرعة الثقيلة، الذين كانوا يتلقون في الغالب تعليمات من الجو ويستهدفون أساسا الجماعات المجتمعية المبينة آنفا.

٤٠ - ورغم إعلان "منطقة حمراء"، رابطت قوات الأمن داخل أبيدجان وحولها، بعيدا عن تلك المنطقة تحسبا للمسيرة، حيث سدوا منافذ دخول وخروج السكان لا سيما في المناطق الحساسة من قبيل أبوبو. وقاموا بتنفيذ أعمالهم على مدار يومين، وربما أطول من ذلك، دون السماح للقوات العسكرية الدولية الموجودة في كوت ديفوار أو المراقبين الدوليين المستقلين مشاهدة الأحداث لتسجيلها.

٤١ - وحسب المبين تفصيلا أدناه، توحى كل الأدلة المتاحة بأن بدء إطلاق النار وأعمال القتل العشوائية صبيحة ٢٥ آذار/مارس قد نتجا عن عمل منسق قامت به قوات الأمن. وتشير الروايات المتسقة التي قدمها عدد من شهود العيان بشئى المواقع في المنطقة المحيطة بأبيدجان إلى قيام قوات الأمن بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، واستخدام الذخيرة الحية وإطلاق النيران، إما في الهواء أو على المتظاهرين مباشرة، في الساعات الأولى من صباح ٢٥ آذار/مارس، أي بين الساعة ٦/١٥ والساعة ٧/٠٠.

٤٢ - وقبل أن تشرع قوات الأمن في ما قامت به، رأى أولئك الذين تمكنوا من الخروج إلى الشوارع أن لا أحد قد بدأ بعد المسيرة أو تصرف بطريقة تنطوي على تهديد أو استفزاز. وأشارت بعض الأنباء إلى أن مناقشات قد جرت بين الذين كانوا يعززون القيام بالتظاهر وقوات الأمن، وجها لوجه في بعض الحالات.

٤٣ - وحسب الإحصاءات التي جمعتها لجنة تقصي الحقائق، استنادا إلى ما ورد من وثائق رسمية وغيرها من الوثائق التي ترد في المرفق، قتل ما لا يقل عن ١٢٠ فردا، وأصيب ٢٧٤ فردا، واختفى ٢٠ فردا. وليست هذه الأرقام نهائية بأي حال من الأحوال. إذ إنها تمثل أفضل معلومات تسنى للجنة تجميعها عن هذا العنصر الصعب من مهمة تقصي الحقائق في إطار الزمن المتاح. واستنادا إلى تلك الفرضية، فإن أكبر عدد من الضحايا ينتمي إلى أبوبو: ٦٣ في المائة من القتلى، و ٣٥ في المائة من المصابين أو المعذيين، و ٤٠ في المائة من المختفين. وينتمي ثاني أكبر عدد من الضحايا إلى أنياما، حيث شكلت قتلاها نسبة ١٠ في المائة؛ وشكلت كوماسي ١٣ في المائة من المصابين أو المعذيين، بينما ينتمي ٣٥ في المائة من المختفين إلى أنياما. ومن الجدير بالملاحظة أن ٨٠ في المائة من الضحايا كانوا من الرجال ولم يتسن للجنة التحقق من أي مزاعم أو أنباء عن وقوع أعمال اغتصاب.

٤٤ - ومن الواضح بالمثل أن الكثير من أعمال القتل في هذين اليومين لم يقع في الشوارع ولكن داخل مساكن من كانوا يعتزمون التظاهر أو حتى المدنيين الأبرياء الذين استهدفهم قوات الأمن فقط بسبب أسمائهم أو أصلهم أو الجماعة التي ينتمون إليها. وثمة حقيقة معروفة جيدا هي أن ضباط الشرطة أو غيرهم من مسؤولي الأمن أو القوات الموازية كانوا سيقومون، حتى في الأيام السابقة على ٢٥ آذار/مارس، بمضايقة بعض المواطنين في أيدجان أو محاولة سرقة ما لديهم أو البحث عنهم أو إلقاء القبض عليهم دون أوامر اعتقال. بيد أن هذه الأنشطة تكثفت كثيرا منذ ٢٣ آذار/مارس وأسهمت في نشوء البيئة المتفجرة. وبين ما تلقتة اللجنة من روايات موثوق بها أن قوات الأمن قد خططت لهذه الأعمال ووجهتها ثم نفذها بعدئذ بتعاون وتواطؤ من القوات الموازية.

٤٥ - وقد يكون من الواضح أن الجانب الآخر استغل المسيرة التي خطط القيام بها كفرصة لا ينبغي تبديدها لتلقين درس قاس أو تسوية أحقاد قديمة وإن كان المقصود بالمسيرة أن تكون بيانا سياسيا بارزا من مجموعة السبع، والتي ليس ثمة شك في عدم شرعيتها، بسبب مرسوم ١١ آذار/مارس، وسوء توقيتها بسبب حشد قوات الأمن، حتى وإن كان المتظاهرون قد خططوا للتوقف قبل حدود "المنطقة الحمراء".

٤٦ - وتبين التقارير الموثوق بها أنه كان معروفا لدى قوات الأمن وقيادة القوات الموازية أنه سيجري اللجوء إلى القوة؛ وأن عددا من القتلى سيسقطون في ٢٥ آذار/مارس. ولا يتسنى استبعاد أن هذه المعلومات قد أخذت طريقها إلى الجوانب الأخرى من الحاجز السياسي، ومن بينهم أولئك الذين رغبوا في الإبقاء على المسيرة رغم الدعوات الصادرة من داخل البلد وخارجه بإرجائها، لذا فإن المواطنين الأبرياء هم الذين دفعوا في نهاية المطاف ثمن الحملة العنيفة من أجل تقلد السلطة السائدة حاليا في كوت ديفوار.

٤٧ - واستنادا إلى الروايات التي وردت من شهود العيان، وحسب ما ورد في البيانات العامة التي أدلى بها المدير العام للشرطة، كانت قوات الأمن قد رابطت مسبقا بالفعل في ساعة مبكرة من صبيحة يوم ٢٥ آذار/مارس بعدد من المناطق الهامة من أيدجان، وهي أبوبو وأدجامي ويوبوغون وأنياما وكوماسي. وكان الهيكل الدفاعي يتألف من ثلاثة عناصر رئيسية: وحدات ثابتة مؤلفة من معدات ثقيلة ودبابات وناقلات جنود مدرعة وقاذفات صواريخ لاحتواء المتظاهرين في المناطق المحيطة؛ ووحدات متنقلة تحمل قوات الشرطة الخاصة وقوات الدرك وحرس الرئاسة؛ وقوات مسلحة كعنصر من عناصر الدفاع الشامل.

٤٨ - وحسب الروايات التي وردت من منظمي المسيرة المنتمين إلى مجموعة السبع، أبلغ المتظاهرون الذين أرادوا المشاركة في المسيرة بإعادة التجمع في المناطق العامة الواسعة داخل

كميوناتهم وهم في طريقهم إلى هضبة أيدجان، "المنطقة الحمراء". وكانت نقطة الالتقاء هي قصر الرئاسة، خارج المنطقة مباشرة. وكان تفكيرهم يتجه إلى إجراء اعتصام سلمي هناك. ولم يكن لديهم النية لعبور المنطقة الحمراء أو تحديها. وأرغم المتظاهرون، في بعض المناطق المحيطة، على البقاء بمنازلهم ولم يتسن لهم إعادة التجمع مع المتظاهرين الآخرين بالشوارع. وفي مناطق أخرى، منها أبوبو وأدجامي، تمكن المتظاهرون من الخروج إلى الشوارع والشروع في عملية إعادة التجمع بالمناطق الرئيسية لبدء مسيرتهم المنشودة إلى الهضبة.

٤٩ - وفي بعض الأنحاء، مثل بور بويه ٢ (يوبوغون) وأبوبو، بدأ إطلاق النيران مبكراً في الصباح، بين الساعة ٦/١٥ والساعة ٨/٣٠، مباشرة بعد أن أطلقت طائرات هليكوبتر وقوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع على الأرض. وعلى إثر إطلاق قوات الأمن لقنابل الغاز والنيران، انتابت الجموع الفرع والفوضى. وبدأ المتظاهرون في الهرولة عائدين إلى منازلهم أو إلى أماكن آمنة، خوفاً على حياتهم. وأتاح استعمال طائرات هليكوبتر توجيه القوات المتنقلة إلى الأماكن التي قد تحاول الجموع إعادة التجمع بها كي تعزز تلك القوات موقف قوات الأمن على الأرض.

٥٠ - وفي إحدى الوقائع، التي شهدتها يوبوغون الساعة ٦/١٥، تلقى المتظاهرون عند محاولتهم التجمع بالشارع تهديداً بالقتل من رجال داخل سيارة جيب يرتدون زياً عسكرياً بدون شارات ويتكلمون الإنكليزية. وبعد مرور دقائق معدودة، بدأت طائرات هليكوبتر في التحليق على ارتفاع منخفض للغاية فوق المنطقة حيث شاهد المتظاهرون طيارين بيض الوجوه يساعدهم رجال سود البشرة. وأسقطت طائرات هليكوبتر قنابل الغاز المسيل للدموع على الجموع. وعندما انتشرت الغازات المسيلة للدموع في أنحاء الشوارع، بدأت الجموع في الفرار. وقام الرجال غير الحاملين لشارات، الذين قد يكونوا أعضاء في القوات الموازية، بسد الطريق بعربة جيب مما حال دون تمكن المتظاهرين من الابتعاد عن المنطقة. وفي الوقت ذاته، وصل أفراد الشرطة والدرك إلى الساحة وبدأ إطلاق النيران. ولم يستطع شهود العيان أن يحددوا فعلاً من الذي أطلق النيران عليهم: هل القوات الموازية أم الشرطة أم أفراد الدرك. بيد أن عدداً من المتظاهرين أصيبوا وقتلوا حوالي الساعة ٧/٠٠. وقد نقل سائق سيارة مارة أحد المصابين وحاول الوصول به إلى مستشفى مجاور. وبينما كان في طريقه أوقفته الشرطة وألقت القبض عليه ثم ألقت بالرجل المصاب على قارعة الطريق.

٥١ - وفي المنطقة التي يطلق عليها أدجامي، التي لا تبعد كثيراً عن أبوبو، في اتجاه الهضبة، تم حوالي الساعة ١٠/٠٠ تفريق المتظاهرين بقنابل الغاز المسيل للدموع التي أطلقتها طائرات

الهليكوبتر. وأحدث الغاز فوضى في صفوف المتظاهرين حيث بدأوا الهرولة في اتجاهات شتى أو حاولوا العودة إلى المنازل أو الاحتماء بالمنازل القريبة. وقد تردد أن أحد أفراد القوات الموازية، الذي كان يرتدي تي شيرت أبيض وبصحبه ثلاثة من ضباط الشرطة، قد أطلق النيران على المتظاهرين في أثناء فرارهم. وأصيب ثلاثة منهم، ولكنهم بقوا على قيد الحياة بفضل المساعدة التي قدمها أفراد الصليب الأحمر.

٥٢ - ومن ثم تعرض أناس للقتل أو الإصابة بالشوارع وبالساحات وكذلك داخل منازلهم. وقامت مركبات قوات الأمن أو سيارات الموتى بجمع الجثث ونقلتها إما إلى المشارح العامة أو الخاصة بمنطقة أبيدجان. وحسب ما توصلت إليه اللجنة من نتائج، أجرى الطبيب الشرعي العام زهاء ٥٠ فحصاً بمشرحة مستشفى تريشفيال الجامعي. وقال إن الأطباء الشرعيين قد طلب إليهم إجراء عمليات التشريح المتبقية بمشرحة أنياما. بيد أنه لم يكن متوافراً سوى أربعة أطباء شرعيين، لذا فإن الانتهاء من المهمة سوف يستغرق بعض الوقت، لا سيما في ظل عدم توافر جميع المعدات الضرورية لديهم.

٥٣ - وربما نقلت جثث أخرى ودفنت في مكان آخر، في ما يُسمى على الأرجح بالمقابر الجماعية. وحصلت اللجنة على إفادات موثوقة من شهود عيان ومن مصادر أخرى تزعم وجود مقبرتين جماعيتين على الأقل، في "أندوتري وأكويديو". مع ذلك، يجب التحقق من هذه المزاعم على حدة لأن اللجنة لم تتمكن من إتمام هذا التحقق نظراً إلى ضيق الوقت، لا سيما بالنظر إلى عدد الوفيات المرحح (١٣٨)، وحالات الاختفاء التي تصل إلى ٢٠ حالة عند أدنى تقدير. فإلى جانب الجثث الواحدة والثمانين الموجودة في مستودعات الجثث، ثمة حوالي ٧٧ جثة لم يعرف مصيرها بعد. ويجدر بالإشارة أيضاً أن المدعي العام كان قد أعطى الأوامر بألا تُعاد جثث الذين قُتلوا يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس إلى أسرهم حتى تنجز عمليات التشريح وتقارير الطب الشرعي. وتبقى حالياً مسؤولية تخزين الجثث وحراستها على عاتق مستودعات الجثث الخاصة والعامة.

٥٤ - لقد ترك المصابون لمصيرهم ولعناية أقاربهم وأصدقائهم أو الآخرين ممن حاولوا نقلهم إلى المستشفى أو توفير الرعاية الطبية الطارئة أو الإسعافات الأولية. وقد أفادت تقارير إلى أن السيارات التابعة للصليب الأحمر وعناصره قد شوهوا في ساحة الأحداث وهم يساعدون المصابين في بعض الأحيان.

### استعمال الطائرات العمودية

٥٥ - أفاد رئيس أركان القوات المسلحة بأن الطائرات العمودية قد استعملت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس لالتقاط صور من الجو أو للمساعدة على الإجلاء العاجل للأفراد. ووفقاً



لإفادات موثوقة أدلى بها مختلف شهود العيان، استعملت الطائرات العمودية من أجل المراقبة وتقديم الدعم الجوي إلى الوحدات المتنقلة في قوى الأمن على الأرض بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع أو توجيه التعزيزات إلى مواقع محددة. فقد أفيد في إحدى الحالات بأن الطائرات العمودية حلقت على علو منخفض جدا عند حوالي الساعة العاشرة صباحا في منطقة بور بوي في وقت لم يتواجد فيه متظاهرون هناك. وقد أفاد شهود كثر أن إحدى الطائرات العمودية عادت، بعد مرورها مرة واحدة فوق فناء، وأطلقت النار على الناس وأسقطت ثلاث قنابل متفجرة فقتل اثنان أحدهما طفل في الثانية عشرة من العمر وأصيب أكثر من ١٥ شخصا.

### قتل شرطين بوحشية في أبوبو

٥٦ - قُتل شرطيان بوحشية بين الساعة ٩/٣٠ والساعة ١٠ صباحا في ٢٥ آذار/مارس في منطقة تسمى PK 18، في أبوبو. لقد كانت هذه المنطقة مستهدفة بشكل خاص، كما جاء أعلاه، من قوات الأمن في ٢٥ آذار/مارس، وحيث بدأ قتل المدنيين فعلا في وقت سابق من ذلك اليوم. هنا نجح المتظاهرون في إعادة تجميع صفوفهم بأعداد كبيرة فبلغوا، وفقا لإفادات موثوقة، ما يوازي ٣٠٠ متظاهر أو أكثر. كان بعض المتظاهرين آتيا من جهة أنياما، شمال أبوبو، وكانوا ما زالوا يسيرون بطريقة منظمة باتجاه جسر يُدعى "derrière pont" ويقع تحت سيطرة القوات الأمنية.

٥٧ - وبدأت مجموعة أخرى من المتظاهرين قادمة نحو جسر "derrière pont" بإشعال الإطارات والتقدم باتجاه قوى الشرطة بطريقة مهددة، ورمي الحجارة الكبيرة والصغيرة وغيرها من الأشياء وترديد هتافات تعبر عن غضبهم مما مارسته الشرطة غالبا بحقهم من مضايقات وابتزازات. فشعر ضباط الشرطة المتمركزون عند الجسر بأنهم فقدوا السيطرة بسبب التقاء مجموعتي المتظاهرين. فأطلقوا النار مرتين في الهواء وحاولوا الهروب.

٥٨ - التجأ ضباط الشرطة إلى عدة بيوت صغيرة في الجوار، حيث تبعهم الحشد الغاضب. فتوجه ثلاثة من ضباط الشرطة إلى الفناء الداخلي في مجموعة من البيوت الصغيرة ودخلوا أحد المساكن. حطم الحشد باب المنزل وواصل مطاردة رجال الشرطة، حسبما أفاد شهود عيان. فأخرج شرطي من المنزل وضرب ضربا مبرحا، وبواسطة السواطير أيضا. ثم ترك على الأرض جثة هامدة. وأنقذ أحدهم شرطيا آخر فأخذ سلاحه ورش الدم فوق جسده وأخبر باقي المتظاهرين بأنه قد مات بالفعل. وضرب شرطي ثالث وتعرض للتعذيب إلى أن فقد وعيه. ومع خروج الحشد من المنزل، الذي تعرض للنهب أيضا، وصلت وحدة أخرى من وحدات الشرطة لإنقاذ رجال الشرطة. فغادروا برفقة الشرطيين المصابين وخلفوا وراءهم

ضباط الأمن الخاص (المتاريس) في الفناء. ولما رأى بعض المتظاهرين ضباط الأمن الخاص وهم يصلون، عادوا إلى الفناء وقتلوا الشرطي المتبقي بوحشية. وهددوا بحرق جثته والمزل برمته. وفي النهاية، غادر الحشد الغاضب الساحة مع اقتراب وحدة من وحدات الشرطة. ووردت إلى اللجنة أيضا تقارير موثوقة عن قتل شرطي آخر على يد الحشد في المنطقة نفسها.

### التسلسل القيادي

٥٩ - لقد أدى حشد القوات المسلحة الوطنية والعملية الأمنية المشددة التي تمت لمواجهة أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ظهور خلط حول التنسيق بين مختلف الوحدات المعنية التي لا تتبع، وفقا لمصادر موثوقة، مبادئ توجيهية وطرائق واضحة وراسخة. هذا الافتقار إلى الوضوح في التسلسل القيادي وفي خطوط الاتصال لا يمكن إلا أن يسهل الإساءات والاستخدام المفرط للقوة، مما ينجم بشكل خاص عن عجز القادة عن السيطرة بشكل فعال على مرؤوسيه. لذا يتعين على المرء، لدى دراسته المسؤولية عن ما ارتكب من انتهاكات لحقوق الإنسان خلال أحداث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، أن يأخذ في الاعتبار تبعات المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٢ آذار/مارس والتعليمات التي أعطيت إلى قادة القوات المسلحة الوطنية خلال الاجتماع الذي عُقد في ٢٤ آذار/مارس.

٦٠ - يصعب على اللجنة أن تسلط الضوء على كيفية تنفيذ القوات النظامية نفسها التعليمات أو الأوامر أو بالاشتراك بينها والقوات الموازية. تفيد الشهادات أن الآلاف من عناصر القوات الأمنية ربما كانوا يقومون بتحركات في تلك الأيام في أبيدجان. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الطائرات العمودية، إضافة إلى وحدات أخرى من قبيل البحرية، كانت موزعة على نطاق واسع وفقا للتقارير، بينما كان من المفترض رسميا أن يبقى الجيش "الخط الثالث" الذي يؤدي دورا دفاعيا بشكل رئيسي، بعد الشرطة والدرك. وإلى جانب التسلسل القيادي الرسمي، يجدر بالإشارة أيضا أن اللجنة قد تلقت إفادات موثوقة ومتكررة مفادها أن القوات الموازية لديها قيادة منفصلة وهيكل للضبط تنسق من خلالها مع القوات الأمنية وتتواطأ معها.

٦١ - يجدر الإشارة مع ذلك أن الرئيس غباغبو تكلم في ٢٧ آذار/مارس ضد منظمي المسيرة محملهم مسؤولية ما وقع من وفيات وإصابات نجمت عن "أعمالهم الطائشة". وأعرب عن تقديره لما أبدته القوات المسلحة والأمنية من وفاء وما قامت به من أعمال.

## الإغارات والتفتيش والتوقيف دون أمر بالقبض

### الأساس القانوني

٦٢ - لاحظت اللجنة أن هناك عددا هائلا من التوقيفات دون أي أساس قانوني ثابت. وينص قانون الإجراءات الجنائية على أن المسؤولين عن إنفاذ القانون يمكنهم توقيف فرد واحتجازه للتحقق من هويته في سياق التحقيقات التي تجري عقب جريمة أو في حالة تلبس.

٦٣ - يجب أن تمثل تلك التوقيفات والاحتجازات امتثالا صارما للقواعد والإجراءات التي لم يتم التقييد بها على الإطلاق في حالة أحداث ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ وفي الأيام اللاحقة. بل إن هذه التوقيفات والاحتجازات محظورة تماما في المنازل الخاصة بين الساعة التاسعة ليلا والساعة الرابعة صباحا وفقا للمادة ٥٩ من القانون. إنما يمكن أن تجيز السلطات القضائية أو الإدارية إجراء عمليات تفتيش في حالات استثنائية إذا توافرت القرائن بارتكاب جريمة. وفي ما خلا الحالات التي يقبض فيها على فرد متلبسا بارتكاب جريمة، على المسؤولين عن إنفاذ القانون أن يقدموا أمرا بالقبض على الشخص بغية توقيفه أو احتجازه.

٦٤ - وأفادت المعلومات والشهادات التي تلقتها اللجنة بأن التوقيفات والاحتجازات التي جرت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤ كانت غير شرعية وتعسفية، بما أن توقيف الأفراد المعنيين تم دون تقديم أي إذن قانوني. وخلال هذه التوقيفات، كثيرا ما كان الضحايا يتعرضون لسوء معاملة فظيعة، وسرقة ممتلكاتهم ونهب بيوتهم، وكانوا في بعض الحالات يعدمون بدون محاكمة. وتشير تقارير ثابتة إلى أن الناس كانوا يحتجزون لأكثر من المدة القانونية القصوى. ففي حالة واحدة على الأقل، لم يقدم ضباط الشرطة أي مساعدة إلى شخص أطلقوا عليه النار وتركوه يتزف حتى الموت في أحد مراكز الشرطة (انظر الفقرة ٦٦ أدناه). وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء انتشار هذه الممارسات غير المشروعة والمنتظمة، لا سيما في الأحياء المهمشة، وإزاء تبريرها في البيانات الرسمية الصادرة، كما بينت.

### بعض الأمثلة الملموسة

٦٥ - وكانت هذه الظواهر من الأحداث المألوفة في أبيدجان في الأشهر السابقة على آذار/مارس ٢٠٠٤. غير أن عددها ازداد اعتبارا من ٢٤ آذار/مارس. وهذا جانب هام حيث أنه يزيد بدرجة كبيرة من مستوى الإحباط لدى السكان المستهدفين، بمن فيهم مؤيدو أحزاب المعارضة والجماعات المحلية أو من يُعتقد أنهم من مؤيديها، وكراهيتهم للشرطة وقوات الأمن. وعادة ما تقع هذه الأحداث في منتصف الليل، وكثيرا ما تتم بمشاركة ضباط الأمن والقوات الموازية، أو تتم على أيدي القوات الموازية نفسها. وتتضمن هذه الغارات

أعمال ترويع، وتخرش، وابتزاز، وسوء معاملة وتعذيب، وسرقة، وعمليات احتجاز واعتقال غير قانونية، وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة. وكما تم بيانه أعلاه، فإن هناك تقارير متكررة وموثوق بها تبين أن هذه الغارات قد ازدادت بدرجة كبيرة ليلة ٢٣ آذار/مارس، ثم بدرجة أكبر خلال الليالي التي أعقبتها.

٦٦ - وفي إحدى هذه الحوادث، في أبوبو، في المنطقة المسماة PK 18، قام رجال الشرطة وأفراد ملثمون من الوحدات الخاصة، أو ما يسمى بالقوات الموازية، بالقبض على ستة شبان يعيشون في نفس المكان بالقوة في الساعة الحادية عشرة مساءً من يوم ٢٥ آذار/مارس. وقال رجال الشرطة إنهم يبحثون عن "إنزا"، وسألوا الشبان عما إذا كانوا قد شاركوا في المسيرة. ولم يكن الشبان يعرفون من يكون إنزا، ولم يكشفوا عما إذا كانوا قد شاركوا في المسيرة. ورد الضباط بأن "الأمر سواء على أي حال"، وبدأوا في تخريب المنزل. وأمروا أحد الشبان بالركوع في الفناء الواقع خارج المنزل، وأطلقوا عليه النار عدة مرات. وحاول شاب ثان الهرب فأطلقوا النار عليه من الظهر، وأخذوه إلى نقطة الشرطة، حيث تركوه يتزف إلى أن فارق الحياة في الساعة الخامسة صباحاً من يوم ٢٦ آذار/مارس. وأسيتت معاملة الشبان الأربعة الآخرون وتعرضوا للتعذيب في نقطة الشرطة المركزية في منطقة الهضبة. ولا يزالوا مودعين في مركز الاعتقال الرئيسي في أييدجان. وأوضح المدير العام للشرطة الوطنية في وثيقة خطية تم توفيرها للجنة أن هؤلاء الشبان كانوا مسؤولين عن قتل رجلي الشرطة. غير أنه عند عرضهم على المدعي العام فيما بعد، لم توجه إليهم سوى تهمة الاشتراك في المسيرة. ونجح أعضاء اللجنة في مقابلة هؤلاء المسجونين الأربعة الذين أفادوا بصورة لا لبس فيها أنهم بقوا في منزلهم طيلة يوم ٢٥ آذار/مارس، بل ولم يغادروا المنزل بتاتا.

٦٧ - كما ترى اللجنة أن الغارات وأعمال التفتيش والاعتقال دون أمر قبض تخلق مناخا يشجع على وقوع انتهاكات على أيدي ما يسمى بالقوات الموازية والمليشيات التي تعمل بصورة مستقلة أو إلى جانب قوات الأمن.

#### القوات الموازية

٦٨ - القوات الموازية هي ميليشيات مسلحة، تشمل "الوطنيون الشبان"، و"التجمع الوطني للسلام" الذي صار يسمى الآن "قوة التحرير الوطني"، و"اتحاد الطلبة والمتدربين"، و"القوات المسلحة الإقليمية" و/أو "قوات مكافحة الإرهاب"، و"اتحاد الوطنيين للتحرير الكامل لكوت ديفوار". ورغم أن هذه الجماعات لا تشكل رسمياً جزءاً من القوات المسلحة أو قوات الأمن، فإنها عادة ما تدعم عمل قوات الشرطة والدرك،

وتستخدم في بعض الأحيان كبديل لها. غير أنها قد تتمتع بقدر من الاستقلال الذاتي عن أي هيكل رسمي، كما أن بعضاً من هذه الجماعات قد تكون قادرة على ممارسة حد أدنى من القيادة السياسية.

٦٩ - وتمويل هذه الجماعات وتسليحها يأتي أساساً من قوات الأمن، التي تصدر إليها توجيهات عامة أو أوامر مباشرة. ووفقاً لكثير من الإفادات والشهادات، فإن هذا الدعم للقوات الموازية يأتي من داخل قصر الرئاسة. وعادة ما يرتدي أفرادها سراويل عسكرية وقمصان "تي - شيرت" بيضاء أو ملونة. ولدى هذه الجماعات معسكرات تدريب في يوبوغون وحولها، بما فيها المعسكران المسميان "ميزون كاريه" و"أزيتو". وعادة ما يكون أعضاء هذه الجماعات من الشبان العاطلين من مواطني كوت ديفوار. وكما أشير من قبل، فقد سُمح لهذه الجماعات بالقيام بمسيرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أثناء حظر سابق كان مفروضاً على المظاهرات.

٧٠ - وفي ١ نيسان/أبريل، أدلى وزير الأمن الداخلي بالتصريح التالي: "يبين العديد من الشهادات الموثوق بها أن الأفراد الذين يرتدون ملابس عسكرية، والمسلحون بمسدسات آلية وبنادق كلاشينكوف، ويتجولون ليلاً في عربات من ذات الدفع بالعجلات الأربع أو من طراز "مرسيدس" أو مركبات "نصف النقل" التي تُعرف باسم "الباشيه" baches، يشيعون الرعب في بعض الأحياء، ويرتكبون كافة أنواع الانتهاكات ضد السكان، ويسرقون متعلقاتهم، ويقومون في بعض الأحيان باختطاف الأفراد بعد اقتحام بيوتهم. وتبين المعلومات الواردة أنه لا يمكن الشك في صحة حدوث هذه الظاهرة".

٧١ - وفي وقت لاحق، عُثر في مراكز احتجاز رسمية على بعض الأفراد الذين تم اختطافهم في مثل هذه الظروف. ومن المدهش أيضاً أنه لم يتم اعتقال أي من العناصر المنتمية إلى القوات الموازية أو ملاحقتهم قضائياً على هذه الجرائم. وتبين هذه الاتجاهات وجود ارتباط وثيق بين ما يسمى القوات الموازية وأجهزة الأمن.

## ثالثاً - الاستنتاجات

٧٢ - إن ما حدث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس كان أعمال قتل عشوائية للمدنيين الأبرياء وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأصبحت المسيرة مجرد ذريعة لما اتضح أنه عملية جرى التخطيط لها وتنفيذها بدقة على أيدي قوات الأمن، أي الشرطة والدرك والجيش، فضلاً عن الوحدات الخاصة وما يسمى بالقوات الموازية، بتوجيه من أعلى السلطات في الدولة وتحت مسؤوليتها. وتم التوصل إلى هذا الاستنتاج بناء على روايات

شهود العيان والناجين من تلك الأعمال، فضلا عن الأدلة التي تثبتة التي تم جمعها في أبيدجان في الفترة من ١٥ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.

٧٣ - وينبغي النظر إلى الأحداث المذكورة في السياق الأوسع للنظام السياسي الهش في كوت ديفوار، وفي إطار التنافر على السلطة الذي كثيرا ما يتسم بالعنف. وهي مجرد مثال لخطاب العنف السياسي السائد في كوت ديفوار حاليا. ولا بد من إنهاء حلقة أعمال العنف والإفلات من العقاب فورا لإخراج البلد من الأزمة الحالية، والتحرك نحو بسط سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، وهو الأمر اللازم لإقرار السلام ومواصلة التنمية المستدامة والناجحة في الأجل الطويل.

٧٤ - ولا بد أيضا من التشديد على المسؤولية السياسية التي تقع على عاتق من خططوا للمسيرة على الرغم من الحظر المفروض والتوتر الناجم عن إقامة "المنطقة الحمراء" وتعبئة الجيش واستخدامه. غير أن هذه المسؤولية السياسية لا يمكن مقارنتها بمستوى مسؤولية قوات الأمن عن تصرفاتها.

٧٥ - وفي حين قدمت المسيرة إلى الجمهور العام كتحد كبير للأمة ورئيسها، وربما رآها البعض كذلك، فإن كل الأدلة المتاحة تشير إلى أن المتظاهرين لم يشكلوا أي تهديد يُعتد به لقوات الأمن، وأن القمع وأعمال القتل التي بدأت صباح يوم ٢٥ آذار/مارس، وبخاصة ما وقع يومي ويلي ٢٥ و٢٦ آذار/مارس، تمثل مستوى من العنف لا يتناسب مع الوضع، وهو العنف الذي كان موجها في المقام الأول إلى الجماعات المحلية من مؤيدي أحزاب المعارضة العاملة في كوت ديفوار، أو من اعتبروا من مؤيديها.

٧٦ - ومع إعلان "منطقة حمراء"، يعتبر الأشخاص غير المأذون لهم بدخولها مقاتلين معادين ويتم إطلاق النار عليهم بمجرد رؤيتهم. اتخذت قوات الأمن مواقعها في المناطق التي وقعت فيها الأحداث وحولها، أي في محيط أبيدجان، قبل بدء المسيرة، حيث زُعم أيضا أنها سدت منافذ الدخول والخروج أمام السكان، وقامت بعملياتها هناك على مدار اليومين، وربما لفترة أطول، بعيدا عن متناول القوات العسكرية الدولية الموجودة في كوت ديفوار أو المراقبين الدوليين المستقلين.

٧٧ - وتشير كل الأدلة المتاحة إلى أن أعمال إطلاق النار الأولية صباح يوم ٢٥ آذار/مارس التي كانت الشرارة التي أدت إلى انفجار الموقف قد جاءت نتيجة لأعمال منسقة من جانب قوات الأمن، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ من المدنيين. وكثير من أعمال القتل لم تقع في الشوارع، بل داخل منازل من كانوا سيشاركون في المظاهرة أو حتى المدنيين الأبرياء الذين استهدفتهم قوات الأمن. كما أن هناك تقارير موثوق بها تفيد أن أكثر

من ٢٠ شخصا يمكن أن يكونوا قد اختفوا، وإن كان الخوف يسيطر على أسرهم إلى درجة أنهم لا يجرؤون على إبلاغ السلطات المعنية باختفائهم.

٧٨ - أما قتل اثنين من رجال الشرطة، وهو ما فاقم من التوتر في الشارع ووفر ما يشبه المبرر لرد الفعل العنيف من جانب قوات الأمن، فقد حدث في الحقيقة بعد ساعتين أو ثلاث ساعات من بدء قوات الأمن إطلاق النار على جموع المتظاهرين بالفعل. ومن ثم، فإن معظم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال اليومين يمكن أن تُوصف بالمذبحة، التي تكرر فيها ارتكاب أعمال الإعدام بإجراءات موجزة، والتعذيب، واختفاء الأشخاص، والاعتقالات التعسفية على أيدي وحدات قوات الأمن والقوات الموازية بالتنسيق أو بالتواطؤ فيما بينها.

٧٩ - وتبين الأدلة المتاحة أن الغالبية العظمى من الجثث التي لا تزال موجودة في المشرحة انتظارا لتشريحها مصابة بجروح من أعيرة نارية. وهناك أدلة كافية تشير إلى أنه يمكن أن يكون هناك ما لا يقل عن مقبرتين جماعيتين، تلقت اللجنة معلومات مفصلة عن مكائهما. ولم يتسن التحقق بصورة مستقلة من حجم هاتين المقبرتين الجماعيتين، وهو ما ينبغي مواصلة التحقيق فيه. وبالمثل، لم تتمكن اللجنة من التحقق من ادعاءات بعض شهود العيان الرئيسيين أنه تم نقل جثث من المشرحة سرا لتقليل العدد الرسمي للقتلى فيما يتصل بالمسيرة. ويمكن أن يكون ذلك قد حدث، حيث أنه لا يوجد هناك أي تسلسل قضائي يسجل عملية حفظ الجثث.

٨٠ - وفي حين صدرت عشية المسيرة أوامر أذيعت علنا لقوات الأمن المشاركة في العملية بعدم استخدام الأسلحة إلا في حالة الدفاع عن النفس، فمن الواضح أن هذه الأوامر لم تُتابع خلال التسلسل القيادي. كما أن الأوامر لم تترك أثرا على السلوك العنيف للقوات الموازية. كما تلقت اللجنة معلومات عن استخدام خبراء أجانب في العمليات العسكرية والأمنية، ولا سيما في القوات الموازية، التي زُعم أيضا أنها تلقت تدريبا على أنشطة مكافحة الإرهاب، وهو الأمر الذي لا يمكن استبعاده.

٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد اللجنة أنه ينبغي أيضا التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بحيث يمكن مقاضاة المسؤولين عنها. فمن شأن ذلك أن يسهم في وضع حد للإفلات من العقاب.

٨٢ - وعلى المستوى الأعم، من الأهمية التشديد على أنه لا يمكن التصدي للمشاكل الحالية في كوت ديفوار أو حلها من خلال الانقلابات أو أعمال العنف، ولا من خلال مواصلة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإنما من خلال الحوار السياسي والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم بنفس القدر الحد من

التوزيع المتفاوت للثروة، والاستبعاد المنظم لجماعات محلية، وانخفاض مستوى الإمام بالقراءة والكتابة الذي يتضافر مع البطالة، وبخاصة بين الشباب، ليخلق أرضا خصبة لانعدام التسامح وتفشي التطرف. وبالتالي، يمكن فهم الأحداث المعنية بصورة أفضل عندما تؤخذ في الاعتبار حقائق الواقع في كوت ديفوار منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، وكذلك القضايا المتصلة بالحكم الرشيد وسيادة القانون مثل الانتخابات، والأحزاب السياسية، والهوية الوطنية، وحيازة الأرض.

٨٣ - كما أن البعد دون الإقليمي والشبكة المعقدة من الروابط العرقية التي تربط الناس عبر الحدود الوطنية تمثل أيضا مفتاحا لفهم الظواهر التي تحدث في كوت ديفوار في الوقت الذي يزيد فيه المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، من خلال عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، من جهوده لكفالة تهينة الأوضاع المواتية بدرجة أكبر لنجاح جهود السلام التي تتسم بأهمية بالغة لاحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

## رابعاً - التوصيات

٨٤ - ينبغي أن تجري محكمة مستقلة تحقيقات جنائية بغية مقاضاة المسؤولين عن أعمال القتل العشوائية التي وقعت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، أي قادة الوحدات الخاصة المشاركة لقوات أمن كوت ديفوار، فضلا عما يسمى بالقوات الموازية.

٨٥ - كما يجب أيضا مقاضاة أي أشخاص آخريين ممن اشتركوا مع هذه القوات في توجيه أعمال القتل العشوائية التي وقعت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس والتخطيط لها و/أو اتخاذ إجراءات تأديبية ضدهم. ويجب أن يتم ذلك وفقا للأدلة أو النتائج الأخرى التي ستظهر في إطار عمل لجنة التحقيق الدولية المتوخى إنشاؤها في اتفاق ليناس - ماركوسيس.

٨٦ - يجب إنشاء لجنة التحقيق الدولية على الفور وتوفير التمويل والموارد اللازمة لها، وتكليفها بالتحقيق في كافة ادعاءات حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٨٧ - ويترتب على ذلك أن إثبات المسؤولية الفردية عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في تلك الأيام من جانب أعلى السلطات في الدولة هو أمر بالغ الأهمية في استعادة الثقة في مؤسسات الدولة نفسها، ولا بد وأن يمثل أولوية للمجتمع الدولي، ولا سيما بالنسبة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.



٨٨ - وفي ضوء الأحداث التي وقعت يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس، قد يرغب المجتمع الدولي في أن ينظر في السبل التي يمكن بها زيادة تعزيز عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لجعلها في وضع أفضل يتيح لها الاضطلاع بالولاية التي أسندتها إليها مجلس الأمن في قراره ١٥٢٨ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤، ولا سيما الفقرة ٦ منه.

٨٩ - وعلى وجه التحديد، ولا سيما بعد نشر هذا التقرير علنا، يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في توسيع ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لكفالة حماية الشهود على أعمال القتل العشوائية التي وقعت يوم ٢٥ آذار/مارس، وبخاصة الأفراد والجماعات ممن قدموا سرا معلومات قيمة إلى اللجنة لكي تضع تفاصيل هذا التقرير، وحماية أقارب ضحايا أعمال القتل العشوائية، وأسر المختفين، فضلا عن الناجين من تلك الأعمال.

٩٠ - وعلى مستوى أعم، يجب على المجتمع الدولي أن يولي الأولوية للمجالات الرئيسية التالية:

(أ) إصلاح الشرطة وقوات الأمن الأخرى وتدريبها على قواعد حقوق الإنسان الدولية، فضلا عن القواعد الموحدة الدنيا لاستخدام الأسلحة النارية، بما في ذلك توفير الدعم من أفراد شرطة دوليين. وسيكون تبني أوامر دائمة جديدة تتمشى مع الأدلة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لموظفي إنفاذ القوانين قاعدة أساسية لهذا الإصلاح؛

(ب) إصلاح وتعزيز هيئة القضاء، أيضا من خلال التدريب، بما يكفل إعمال القواعد الواجبة الاتباع ونزاهة واستقلال هذه الفئة المهنية، بما يتمشى مع الأدلة التي وضعتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للقضاة والمحامين والمدعين العامين؛

(ج) يمكن تصور إنشاء محكمة مختلطة لحقوق الإنسان، بمشاركة قضاة دوليين، تُكلف بالملاحقة القضائية لكل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت في الماضي، بما فيها ما ارتكب قبل ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٤؛

(د) إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في كوت ديفوار، بدعم من الأمم المتحدة، وأخذا في الحسبان الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي ظهرت في هذا المجال خلال السنوات القليلة الماضية؛

(هـ) إعادة تشكيل القوات المسلحة بمشاركة جميع المجموعات العرقية وإصلاحها، بما يتمشى مع حقوق الإنسان الدولية الواجبة ومع القانون الإنساني؛

(و) تفكيك ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة، بما فيها ما يسمى بالقوات الموازية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية إدماج أفراد تلك الجماعات في الهياكل الأمنية النظامية للدولة، شريطة إعادة تدريبهم وتقييدهم التام بحقوق الإنسان الدولية الواجبة وبالقانون الإنساني؛

(ز) وضع برامج اقتصادية ذات أثر سريع ترمي إلى الحد من البطالة والفقر المدقع وإعادة إطلاق الطاقة الاقتصادية للبلد؛

(ح) تصميم مشاريع تنمية خاصة موجهة بصورة مباشرة إلى النساء والأطفال والشباب وجماعات الأقليات العرقية، كجزء من استراتيجية ترمي إلى التقليل من الأسباب الجذرية للعنف والصراع في البلد؛

(ط) القيام على جناح السرعة بإنشاء محطة إذاعة للأمم المتحدة، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجالات الإعلام ووسائل الإعلام والتوعية والتدريب في كوت ديفوار، ولا سيما المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، بما يشجع على تهيئة مناخ من الاحترام المتبادل والتسامح فيما بين جميع المجموعات المحلية في البلد؛

(ي) كفالة حماية أكثر فعالية لحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية للأفراد في أبيدجان، كجزء من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتهيئة مناخ يشجع بدرجة أكبر على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥؛

(ك) ضرورة بذل جهود لتتبع حالات الأسر ولم شملها بالنسبة للناجين من الأحداث والمختفين، وذلك بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية.

٩١ - ويجب أيضا على المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مالية لحكومة المصالحة الوطنية في كوت ديفوار لكفالة تقديم التعويض المناسب لأسر ضحايا أعمال القتل العشوائية ولمن دُمرت ممتلكاتهم أو تعرضت لأضرار خلال الأحداث المعنية.

٩٢ - وينبغي في هذا السياق إيلاء الأولوية لتزويد حكومة المصالحة الوطنية بالخدمات الاستشارية وبرامج التعاون التقني الرامية إلى خلق وتعزيز نظم وطنية لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما إنشاء مؤسسة وطنية فعالة ومستقلة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار وفقا لمبادئ باريس، ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

٩٣ - كما يجب حث حكومة كوت ديفوار على وضع حد للاعتقالات وأعمال التفتيش التي تتم أثناء الليل.

٩٤ - ولما كان قد تأكد وجود الميليشيات والقوات الموازية، فإن من واجب رئيس الجمهورية وحكومة المصالحة الوطنية اتخاذ كل الخطوات اللازمة لوضع حد لأنشطتها.

٩٥ - وفي ضوء النسق المستمر من انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار على مدار السنوات الماضية، قد يرغب المجتمع الدولي أيضا في أن ينظر في الحاجة إلى إنشاء آلية مستقلة لحقوق الإنسان للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (مقرر قطري خاص أو خبير مستقل)، يمكن تكليفها بتقديم تقارير، إلى الجمعية العامة أيضا، عن التقدم المحرز في الأعمال الفعال للقواعد الدولية لحقوق الإنسان، وترجمتها إلى ممارسات على المستوى الوطني، فضلا عن إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، وكفالة سيادة القانون في كوت ديفوار.

٩٦ - إن كوت ديفوار تقف على مفترق طرق: فلكي يسود السلام فيها، وفي بقية أنحاء المنطقة دون الإقليمية، فإن من الضروري تماما أن يسود المبدأ القائل بأن العنف ما عاد يمكن أن يحقق أي مزايا سياسية، وأنه يجب ألا يُكافأ على الإطلاق. فاحترام حقوق الآخرين - بمن فيهم الخصوم السياسيون - لا بد وأن يصبح المعيار الرئيسي لكل من يطمحون في قيادة البلد نحو الاستقرار والازدهار. ومن خلال المثل الذي يضربونه، ومن خلال التزامهم، على أعلى مستويات الدولة، لن يتكرر ما حدث يومي ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس مرة أخرى.